

Distr.
GENERAL

S/1995/181
6 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٩٧١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدمه "في غضون شهرين ... عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا".

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - في أعقاب تقديم تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1995/10) وبعد إجراء اتصالات شخصية مع طرفي النزاع، عقد مبعوثي الخاص لجورجيا جولة أخرى من المفاوضات في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ بهدف إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة. وحضر المفاوضات أيضا ممثلون عن الاتحاد الروسي بوصفه ميسراً للمفاوضات، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ودارت المفاوضات بصورة رئيسية حول المسائل السياسية وقضايا اللاجئين.

٣ - وفي بداية الاجتماع، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بأنه لم يعد من اللاجئين سوى ٣١١ لاجئا بموجب إجراءات المفوضية، وكان ذلك يرجع إلى حد بعيد إلى عدم رغبة الأبخازيين، لكنه يرجع أيضا إلى تدهور الحالة الأمنية في منطقة غالي. وذكرت المفوضية إن حالتها المالية تدعو إلى الذعر. وإذا لم يرد مزيد من التبرعات، فإن المفوضية لا تستطيع مواصلة عمليتها في جورجيا إلا إلى أواخر آذار/مارس. غير أنه رغم الجهود القوية التي بذلها مبعوثي الخاص والمفوضية والاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تكن السلطات الأبخازية راغبة في الموافقة على وضع جدول زمني للتعجيل بعودة اللاجئين والمشردين. وتمسكت هذه السلطات بموقفها في أن التقدم بشأن مسألة اللاجئين يجب أن يرتبط بإحراز تقدم بشأن المسائل السياسية.



٤ - وقد أجريت المفاوضات بشأن مسألة المركز السياسي لأبخازيا على أساس الورقة السياسية التي تم تعميمها على الجانبين في جولة مفاوضات سابقة عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في جنيف. وفي غضون المحادثات التي كانت جديّة وبناءة، توصل كلا الطرفين، للمرة الأولى، إلى تفاهم بشأن أحكام معينة لاتفاق مقبل يتعلق بدولة ضمن حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بما في ذلك إنشاء "هيئة تشريعية فيدرالية" و "هيئة عليا للسلطة التنفيذية"، تعملان ضمن حدود اختصاصات متفق عليها.

٥ - وبغية الإبقاء على الزخم، عقد مبعوثي الخاص فوراً اجتماعاً لفريق للخبراء، تم انعقاده في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير في موسكو، ثم انعقد في دورة ثانية، في موسكو أيضاً، في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس. وإلى حد ما، أحرزت المناقشات مزيداً من التقدم بشأن صياغات للأحكام الأساسية لاتفاق على تسوية سياسية للنزاع الجورجي/الأبخازي. غير أنه ما زالت هناك مجالات جوهرية للخلاف. وتضم هذه المجالات ما يلي: (أ) الاعتراف بالسلامة الإقليمية لجورجيا، و (ب) وصف الدولة الاتحادية بأنها فيدرالية في طبيعتها، و (ج) مسألة وجود جيش مشترك، و (د) إضفاء صفة الشرعية شعبياً على الاتفاق.

٦ - وسيعقد اجتماع آخر لفريق الخبراء في الجزء الأخير من آذار/مارس.

٧ - وقد زار مبعوثي الخاص مقر الأمم المتحدة لإجراء مشاورات في ٧ و ٣ آذار/مارس وأحاط مجلس الأمن علماً بما جرى، وذلك في مشاورات المجلس غير الرسمية المعقودة في ٣ آذار/مارس.

٨ - ويعتزم مبعوثي الخاص عقد جولة جديدة من المفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة في أوائل نيسان/أبريل في موسكو.

ثالثاً - الحالة الإنسانية

٩ - ما زالت إعادة التوطين المنظمة للاجئين متوقفة، كما ذكر في الفقرة ٣ أعلاه. غير أن المفوضية قد حافظت على وجودها في جورجيا، بما في ذلك أبخازيا، حيث رصدت الحالة الأمنية في منطقة غالي لتحديد الزمن الذي تتحقق فيه الشروط المفضية إلى العودة الآمنة والمنظمة للاجئين ولرصد حالة العائدين وعددهم ٣١١ شخصاً. كما إن المفوضية ما زالت ترصد الحالة الأمنية للاجئين والمشردين داخلياً في منطقة زوغديدي.

١٠ - ولاحظت المفوضية أنه، على الرغم من وجود قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، تدهورت الظروف في المنطقة الأمنية إلى حد أصبح معه من الصعب على نحو متزايد تسليم لوازم الإغاثة إلى المجموعات المستهدفة دون تعرضها للنهب ودون تعريض المستفيدين المقصودين للخطر. وفوق ذلك، يعزف شركاء المفوضية المنفذون عن العمل في هذه المناطق.

..../

١١ - وعقب إجراء المحادثات في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، اتفقت حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية على النظر في جدول زمني عملي للعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أبخازيا، واتخاذ تدابير صارمة لإعادة تهيئة ظروف أمن مقبولة في مناطق العودة. وبعد هذه المحادثات بزمن قصير ولأول مرة في فترة شهرين، اجتمعت اللجنة الرباعية في موسكو في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. لكنه على الرغم من المرونة التي أظهرتها المفاوضات، لم يكن الجانب الأبخازي راغبا في قبول العائدين بأية أعداد تذكر، ولذلك لم تتمكن اللجنة من إحراز تقدم نحو وضع خطة للإعادة إلى الوطن.

١٢ - ما زالت حالة تمويل برامج المفاوضات في جورجيا حرجة واضطرت المفاوضات الآن إلى التقليل من حجم وجودها في البلد. وما زالت بنود الإغاثة التي تم شراؤها ومنحها في عام ١٩٩٤ مخزنة في سوشي وما زالت متاحة لمساعدة عدد محدود من العائدين. وهناك أيضا قيد الإعداد نداء مشترك بين الوكالات يشمل، في جملة أمور، برنامج المفاوضات لتقديم المساعدة للاجئين والمشردين في جورجيا، بما في ذلك أبخازيا، ومن المعتزم أن يبدأ الشروع به في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ تقريبا. وسيتوقف تنفيذ هذا البرنامج على توافر الأموال ووجود الظروف التي تسمح بالوصول الحر إلى المستفيدين.

١٣ - ويذكر أعضاء المجلس من تقرير المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/10، الفقرة ١٤) أنه، تحضيرا للنداء المذكور في الفقرة ١٢ أعلاه، قامت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات موفدة إلى القوقاز، يرأسها ممثل عن إدارة الشؤون الإنسانية، بتقييم احتياجات جورجيا والبلدان الأخرى في المنطقة للسنة المقبلة. وأحاطت البعثة علما بصورة خاصة بأن الحالة الصعبة للطاقة في جورجيا تؤثر تأثيرا سيئا على القطاعين الزراعي والصناعي وأن آثار ذلك تظهر بصورة خاصة بين فئات السكان الأشد تعرضا للخطر - المشردين داخليا والنساء والأطفال والمسنين.

١٤ - ورغم هذه الصعوبات والظروف المعاكسة، تظل المفاوضات ملتزمة بالعملية الرباعية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أبخازيا.

١٥ - وكما ذكرت في تقرير المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/10، الفقرة ١٥)، تم إنشاء صندوق التبرعات المشار إليه في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) وناشدت الدول الأعضاء بأن تسهم في هذا الصندوق. وقد ورد تعهد واحد بالتبرع من حكومة إسرائيل.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٦ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أداء مهامها التي كلفها بها مجلس الأمن بالقرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وما زالت تعمل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري وفقا لمفهوم سير العمليات الذي ورد وصفه في تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818). كما رصدت البعثة مواقع تخزين الأسلحة لدى كل من حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية.

١٧ - وما زالت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تحت قيادة كبير المراقبين العسكريين، العميد جون هيندغارد (الدانمرك). وما زالت البعثة بكامل قوتها المأذون بها المؤلفة من ١٣٦ مراقبا عسكريا. وقد أرفق بهذا التقرير جدول يبين تكوينها. وكما ذكر في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1160، الفقرة ١١)، يقع مقر البعثة في سوخومي، ويتمركز جزء من موظفي البعثة في بيتسوندا، كما يوجد مكتب اتصال في تبليسي. وللبعثة ثلاثة مقرات قطاعية - في سوخومي وغالي وزوغديدي. أما قطاع غالي، حيث ينتظر أن يعود الجزء الأعظم من اللاجئين، فيوجد فيه العدد الأكبر من المراقبين العسكريين.

١٨ - وقد أنشأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قاعدتي موقعين للأفرقة في أوتوبايا وانفورغس، في منطقة غالي (انظر الخريطة المرفقة). وتحتوي منطقة انفورغس على مصنع لتوليد الطاقة الكهربائية ذي أهمية استراتيجية لكل من حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية. وتشمل منطقة أوتوبايا المنطقة التي يُنتظر أن يعود إليها معظم اللاجئين. ويتم طيلة أربع وعشرين ساعة يوميا تسيير دوريات في جميع هذه المناطق، وكذلك في منطقة قناة غالي.

١٩ - وولاية البعثة أو قوتها، كما يعلم أعضاء المجلس، لا تمكنها من الحيلولة دون وقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر S/1994/583، المرفق) أو لردع الجماعات المسلحة عن الدخول إلى المنطقة الأمنية. غير أن احتجاجات البعثة، تضاف إليها الإجراءات التي تتخذها قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، تساعد على تخفيض عدد هذه الانتهاكات ومدتها. كما تلقت البعثة تأكيدا من السكان المحليين بأن وجودها الدائم أو مرور الدوريات المتكرر في المناطق ذات معدلات الإجرام المرتفعة قد أعطى نوعا من الأثر الرادع وأسبغ شعورا بالأمن لدى السكان. ونتيجة لذلك، تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة باستمرار بتعديل دورياتها، وتعطي الأولوية للمناطق التي تبعث على القلق.

٢٠ - وما زال التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية يبعث على الرضا. وما زالت بعثة مراقبي الأمم المتحدة تتمتع بحرية الحركة اللازمة لأداء مهمتها. أما موقف السكان المحليين إزاءها فقد كان إيجابيا عموما، على الرغم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة التي تلقى فيها المراقبون تهديدات من العناصر المتطرفة من كلا الطرفين. غير أن كبير المراقبين العسكريين يعتقد أنه لا يوجد تهديد مباشر لأفراد البعثة.

٢١ - وكما ذكرت في تقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/10، الفقرة ٢٢)، أسهم إنشاء مكتب الاتصال التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في تبليسي في تعزيز التعاون بين البعثة وممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأن كبار الموظفين يخطرون بعضهم بعضا بالأنشطة التي يقومون بها.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٢ - بصفة عامة، كانت الحالة متوترة، ما عدا في وادي كودوري حيث كانت الحالة فيه هادئة. وبالرغم من الأثر الإيجابي لوجود قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وقيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدوريات واسعة النطاق في مناطق معينة، ما زال معدل الجريمة مرتفعا في جميع أنحاء منطقة عمل البعثة، ولا سيما في أبخازيا. وأفيد بوقوع حوادث انتهاك حقوق الإنسان، معظمها ضد السكان الجورجيين. وتعتقد بعثة المراقبين أن عناصر مسلحة، خارجة عن سيطرة كل من حكومة جورجيا أو السلطات الأبخازية، هي المسؤولة عن هذه الأفعال. وعلاوة على ذلك، بذل كلا الجانبين محاولات لإعادة إدخال معدات عسكرية وأسلحة ثقيلة إلى المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح. وقد احتجت بعثة المراقبين وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة على جميع هذه المحاولات.

٢٣ - ومنذ منتصف كانون الثاني/يناير، زاد عدد الكمائن في منطقة غالي. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع ٢٢ إصابة معظمها بين السكان الأبخاز، كما أودت بحياة جندي واحد تابع لرابطة الدول المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، قتل ٦ أشخاص، منهم ٤ جنود تابعين لرابطة الدول المستقلة، في حوادث انفجار ألغام، كما قتل أو جرح ١٥ آخرون في حوادث أخرى. ومنذ تقديم تقريرنا الأخير، أصبح من الممكن عبور نهر أنغوري في كلا الاتجاهين ويعبره يوميا عدد يصل إلى ٢٠٠ شخص. إلا أن بعثة المراقبين تقدر أن عدد الأشخاص الذين يغادرون أبخازيا الآن إلى مناطق أكثر أمنا يتجاوز عدد الأشخاص العائدين إلى المنطقة.

٢٤ - وقد طلب إلي مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار ٩٧١ (١٩٩٥) "أن أدرس، في إطار الولاية القائمة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبالتعاون مع الممثلين المعنيين لقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، إمكانية اتخاذ خطوات إضافية للإسهام في الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين والمشردين عودة سالمة ومنظمة". وقد وضع كبير المراقبين العسكريين في بعثة المراقبين خطة لإنشاء قواعد موقعية إضافية للأفرقة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح، موسعا بذلك نطاق المنطقة التي تقوم فيها بعثة المراقبين بأعمال الدورية لمدة ٢٤ ساعة يوميا. وأفاد قائد قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بأنه يعتزم زيادة عدد نقاط التفتيش على طول نهر إنغوري، بحيث يتاح لعدد أكبر من اللاجئين العبور إلى أبخازيا. وفي محاولة لتحسين الحالة الأمنية في المنطقة، قام قائد القوة مؤخرا بفرض حظر تجول في منطقة غالي بين الساعة ٢٠/٠٠ والساعة ٦/٠٠.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٥ - على الضفة الشرقية لنهر إنغوري، حاولت القوات المسلحة الجورجية إعادة دخول المنطقة الأمنية وحدث صدام بين عناصر مسلحة غير منضبطة والشرطة المحلية، وعبرت هذه العناصر النهر بالأسلحة، وقامت بدوريات على طول الضفة النهر بحجة كونها من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، هناك شواهد تدل على أن تشكيلا عسكريا ما زال يعمل في منطقة زوغديدي، بالرغم من أن حكومة جورجيا حلتها رسميا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتعتقد بعثة المراقبين أن هذا التشكيل هو المسؤول عن بعض الكماثن التي نصبت في منطقة غالي.

٢٦ - وعلى الضفة الغربية للنهر، استمرت محاولات إعادة إدخال معدات عسكرية ثقيلة إلى المنطقة المحدودة السلاح، ولكن يتم سحب هذه المعدات لدى احتجاج بعثة المراقبين وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. وهناك أيضا عناصر إجرامية من أصل جورجي وأبخازي تعمل في منطقة غالي. وعلاوة على ذلك، تعمل في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة تدعي بأنها تنتمي إلى الميليشيا، ولكن هذه العناصر إما أنها لا تستطيع إظهار وثائق داعمة أو تظهر وثائق تآذن لها بالعمل في منطقة مختلفة. وتعتقد بعثة المراقبين أن هذه العناصر مسؤولة عن معظم الحوادث الإجرامية وأنها لا تعمل بناء على تعليمات من السلطات الأبخازية. وقد وجه كبير المراقبين العسكريين في بعثة المراقبين انتباه السلطات الأبخازية إلى هذه الميليشيا ووعدت السلطات باتخاذ تدابير جادة ضدها.

٢٧ - وما برحت السلطات المحلية في بلدتي زوغديدي وغالي تتعاون في عدد من المسائل العملية، مثل إصلاح مرافق الكهرباء والإمداد بالمياه، وتقوم في الوقت الحالي بالتفاوض حول إمكانية إنشاء خطوط هاتفية بين البلديتين.

٢٨ - والاختلاف في مستوى التسلح بين شرطة جورجيا والميليشيا الأبخازية، الذي أشرت إليه في تقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/10، الفقرة ٢٦)، ما زال قائما. إلا أن أيًا من الجانبين لم يثر هذه المسألة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

جيم - وادي كودوري

٢٩ - تمكنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من استئناف دورياتها في وادي كودوري. إلا أن هذا النشاط مقصور على دورية اسبوعية واحدة مدتها ثلاثة أيام وذلك بسبب سقوط الأمطار وسوء حالة الطرق. وتحافظ قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بمركز دائم لها في لاتا ونقطة تفتيش على بعد ١٠ كيلومترات شرق ذلك المركز. وقد انسحبت من أزهر، ولكنها تواصل القيام بدوريات في المنطقة وفي جميع أنحاء الوادي. كما يحتفظ السفانتيون والأبخاز بنقاط تفتيش منفصلة شرق لاتا.

٣٠ - وما زالت العلاقات على أرض الواقع بين الأبخاز والسفانتيين مرضية. وهم يعقدون اجتماعات بصفة منتظمة ويقومون حاليا بالتفاوض بشأن تبادل بعض الأسرى.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣١ - في الفقرة ٦ (ب) من القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، عهد مجلس الأمن إلى بعثة المراقبين بمهمة مراقبة عملية قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد أفادت بعثة المراقبين بأن قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة ما برحت تضطلع بعملياتها وفقا لذلك، وأي اختلاف عن المهام المنصوص عليها في الاتفاق قد تم بالتشاور مع الطرفين.

٣٢ - ووفقا لاتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، فإن قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة موزعة على كلا جانبي المنطقة الأمنية، وكما اتفق عليه الطرفان، في وادي كودوري كذلك. وهي ما برحت تقوم بدوريات في هذه المناطق، ٢٤ ساعة يوميا، إما بالاشتراك مع بعثة المراقبين أو بمفردها.

٣٣ - ويسير التعاون بين بعثة المراقبين وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وفقا للخطوط الموصوفة في تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818). ويجري بصفة منتظمة تبادل المعلومات، وتقديم المساعدة بصورة متبادلة، والقيام بدوريات مشتركة، ويستمر التعاون بصورة مرضية.

٣٤ - وتواصل بعثة المراقبين وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة تنسيق تنفيذ ولاية كل منهما. ويلتقي كبير المراقبين العسكريين في بعثة المراقبين مع قائد قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة مرة أو مرتين اسبوعيا لتبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن الحالة السائدة ولتنسيق عملياتهما. كما يجتمع مرؤوسوهما الأساسيون يوميا تقريبا للغرض ذاته. وعلاوة على ذلك، تجرى يوميا عدة اتصالات بين القواعد الموقعية للأفرقة والدوريات التابعة لبعثة المراقبين ومراكز ودوريات قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة.

سابعا - ملاحظات

٣٥ - ذكرت في تقريرى السابق (S/1995/10) أن المفاوضات السياسية متوقفة تماما. ولم تعد الحالة على هذا النحو حيث يجري الآن بعض التحرك، وإن كان ليس على نطاق واسع. ولأول مرة جرى حوار مثمر بين الجانبين؛ وكانت المفاوضات ومناقشات الخبراء بناءة وعملية، وأوجد بصفة مؤقتة قدر معين من الزخم الموضوعي. ومبعوثي الخاص مصمم على بذل قصارى جهده للإبقاء على هذا الزخم بمساعدة الاتحاد الروسي ومشاركة نشطة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض

القضايا العديدة المتصلة بتحديد مركز سياسي لأبخازيا مقبول لدى الطرفين. وليس هناك قدر كبير من الشك في أن الأحداث العسكرية التي وقعت في المنطقة المجاورة كان لها أثر على عملية التفاوض.

٣٦ - ومن الناحية الأخرى، فإن استمرار الجمود بشأن مسألة عودة اللاجئين والمشردين بصورة منظمة إلى أبخازيا يولد ضغوطا يمكن، إذا لم تخف بدرجة ملموسة، أن تؤدي إلى تطورات متفجرة. وفي ١٠ شباط/فبراير، كتب مبعوثي الخاص إلى الزعيم الأبخازي، السيد فلاديسلاف أوردزينبا، رسالة أوضح له فيها بجلاء مدى خطورة الحالة التي تخيم على المنطقة وعواقبها الممكنة. فاستمرار عدم إحراز تقدم بشأن مسألة اللاجئين ليس من المرجح فقط أن يؤدي إلى إفشال عملية التفاوض السياسي، بل يمكن أيضا أن تتداعى عنه سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى استئناف حرب مريرة بين الجانبين. لذلك، فإنه سيستمر بذل قصارى الجهد للحصول على موافقة الأبخاز على جدول زمني يكفل عودة عدد كبير من الأشخاص إلى بيوتهم في وقت مبكر بحلول منتصف عام ١٩٩٥، وبصفة خاصة في منطقة غالي.

٣٧ - وبالرغم من الحالة الراهنة غير المرضية عموما في أبخازيا، جورجيا، ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة قد أسهم إسهاما كبيرا في الحيلولة دون استئناف الأعمال الحربية ومهد الطريق لاستمرار المفاوضات السياسية. ومن المأمول أن يؤدي ما جرى مؤخرا من تكثيف أنشطة بعثة المراقبين وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة إلى تحسين الحالة الأمنية في أبخازيا، بما يسهم في تهيئة ظروف تفضي إلى عودة اللاجئين عودة سالمة. إلا أن أثر هذه الأنشطة من المرجح أن يظل محدودا إذا لم تقترن بإحراز تقدم جوهري في العملية الرباعية. وهذا بدوره مرتبط بالحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية ومواصلة هذا التقدم. وما زلت واثقا بأنه بالصبر والمثابرة، يمكن إيجاد حلول ولكن ينبغي إدراك أن هذين العنصرين ليسا بلا حدود.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

المراقبون العسكريون	الدولة العضو
٣	الاتحاد الروسي
٩	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٦	اندونيسيا
٤	أوروغواي
٨	باكستان
١١	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٦	الدانمرك
٨	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٤	النمسا
٧	هنغاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	اليونان
١٣٦	المجموع

